



الإجماع

عند شرح
جمل عبد القاهر الجرجاني
دراسة وصفية مقارنة

د. محمد شتا

شبكة
الألوكة
www.alukah.net



جامعة القاهرة

كلية دار

العلوم

قسم الدراسات

الأدبية



جامعة القاهرة

الإجماع عند شراح جمل عبد القاهر الجرجاني
دراسة وصفية مقارنة

إعداد

محمد أحمد محمد عبد الرحيم

إشراف

أ.د. علاء رأفت

أستاذ النحو والصرف
والعروض وعميد الكلية

(١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م)

الإجماع عند شراح جمل عبد القاهر الجرجاني دراسة وصفية مقارنة^(١)

المقدمة

لقد بُنِيَتْ قواعد النحو العربي على أصول كلية، تفرعت عنها تلك القواعد، وهذه الأصول الكلية أفرد لها النحاة علما قائما بذاته، وهو علم أصول النحو، وهو العلم الذي يتوصل به إلى إثبات الحكم النحوي على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل^(٢)، وهذه الأصول والأدلة الكلية متنوعة، قد نصّ عليها النحاة في كتبهم عامة، وفي كتب أصول النحو خاصة: السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب والاستحسان، وغير ذلك من الأدلة التي عرض لها النحاة، إلا أن دليل الإجماع في أصول النحو قد لاقى اهتمامًا ومزيد عناية؛ وذلك لما دار حوله من جدال ونقاش حول حجيته، والاعتداد به، إذ رأينا من يجيز خرقه ومخالفته، وهو ابن جني، في حين خالفه أكثر النحويين، ومن هنا جاء هذا البحث الذي يدرس دليل الإجماع عند شرح الجمل الجرجانية الأربعة، وهم: الجرجاني (٤٧١هـ)، وابن الخشاب (٥٦٧هـ)، والخوارزمي (٦١٧هـ)، والبعلي (٧٠٩هـ)، وذلك للوقوف على موقف هؤلاء الشراح الذين اختلفت أزمانهم على مر أربعة قرون، من القرن الخامس الهجري إلى

(١) هذا البحث مستل من أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم النحو والصرف والعروض، بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، بعنوان: (الأصول النحوية في شروح جمل عبدة القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)).

(٢) لمع الأدلة، لابن الأنباري، ت/ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، بيروت، ١٩٥٧م، (ص ٨٠).

القرن الثامن الهجري، ليقف الباحث على موقفهم من هذا الأصل ومدى الاعتداد به، وهل اختلاف الأزمنة أثر في موقف الشراح من هذا الأصل أم لا.

أسباب اختيار البحث وأهميته

وترجع أسباب اختياري لهذا البحث إلى الأسباب التالية:

- إرادة الباحث تناول دليل الإجماع بالدراسة، للوقوف على موقف النحاة من هذا الأصل الذي دار حوله جدال ونقاش.
- الوقوف على موقف شرح الجمل الجرجانية من هذا الأصل وقد عاشوا في أزمنة مختلفة، فأردت معرفة تاريخ هذا الأصل خلال الحقبة الزمنية المتفاوتة التي عاش فيها الشراح.
- التعرف على الجانب التطبيقي لدليل الإجماع لدى هؤلاء الشراح، وكيف استعانوا به في تقرير القواعد التي يتناولونها.
- الوقوف على الفوارق المنهجية في تناول دليل الإجماع بين الشراح الأربعة.

منهج البحث

اتخذ الباحث عدة مناهج في هذه الدراسة؛ فاتخذ المنهج الاستقرائي التام، حيث تتبع كل المسائل المتعلقة بالإجماع عند الشراح الأربعة، ثم قام بعرضها حسب المنهج الوصفي الذي يعتني بوصف الظاهرة دون تدخل من الباحث، ثم جاء المنهج المقارن ليقوم بعقد المقارنة بين الشراح الأربعة في تناول أصل الإجماع.

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث يتقدمها توطئة، وخاتمة، ثم الفهارس العلمية، ثم فهرس الموضوعات. أما المقدمة، فقد تناولت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

وأما التمهيد فيحتوي على مطلبين:

• المطلب الأول: التعريف بكتاب الجمل.

• المطلب الثاني: ترجمة الشراح.

ثم مدخل عن الإجماع قبل المباحث الأربعة، ثم يأتي:

- المبحث الأول، فتناولت فيه الإجماع عند عبد القاهر الجرجاني.
- وأما المبحث الثاني، فتناولت فيه الإجماع عند ابن الخشاب.
- وأما المبحث الثالث، فتناولت فيه الإجماع عند الخوارزمي.
- وأما المبحث الرابع، فتناولت فيه الإجماع عند البعلي.
- ثم تأتي الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث التي خلص إليها الباحث.
- ثم تأتي الفهارس الفنية، وفيه فهرس للقرآن، وفهرس للأعلام، وفهرس الموضوعات.

التمهيد

المطلب الأول: التعريف بكتاب الجمل

يُعرَف كتاب (الجمل في النحو) باسم (الجمل الجرجانية) أو (الجرجانية) اختصاراً. وهي مقدمة نحوية تقع في نحو عشرين ورقة، صنفها الجرجاني وفقاً لنظرية العامل فجاءت في خمسة فصول: الفصل الأول في المقدمات، والفصل الثاني: في عمل الأفعال، والفصل الثالث: في عمل الحروف، والفصل الرابع: في عمل الأسماء، والفصل الخامس: في أشياء منفردة،

كالنكرة والمعرفة، والتوابع.

ويعد من المختصرات المفيدة في علم النحو على صغر حجمه فقد ضمنه مؤلفه عصارة فكره النحوي، وخلاصة تجاربه في هذا العلم، مما دفع كثيرًا من النحاة إلى النظر فيه ومن ثمّ شرحه وتحليله.

وممّا يؤكد مكانة "جمل الجرجاني" وعناية الشراح بها ؛ أنها قد بلغت سبعة عشر شرحًا^(١)، أهمها شرح المصنّف الجرجاني نفسه (٤٧١هـ)، وابن الخشاب (٥٦٧هـ) وسماه (المرتجل في شرح الجمل) ، والخوارزمي (٦١٧هـ) وسماه (ترشيح العلل في شرح الجمل)، والبجلي (٧٠٩هـ) وسمى شرحه (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)، وشرح ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، وشرح ابن عصفور الإشبيلي (٦٩٩هـ).

المطلب الثاني: تراجم الشراح

أولاً: ترجمة عبد القاهر الجرجاني

إنّ شهرة عبد القاهر الجرجاني في ميدان علوم العربية بشتى فروعها تغني عن الترجمة له، ولكن المقام يقتضي أن أتكلّم عنه في عُجالة لما تفرضه فنيّات البحث؛ "فهو من حمل لواء المسيرة النحوية في منتصف القرن الخامس الهجري، فقد تصفّح كتب الأوائل، وغاص في محيطها، فكان من نتاج غوصه أن خرج بزبدة كلام القوم، وفهم مرادهم، وتوجيهاتهم للتراكيب النحوية، وتذوّقها بحسه المرفه، فصار إمام عصره في النّحو، وأوقف نفسه على التأليف والشرح في علم النحو"^(٢)، "فاتفقت على إمامته

(١) كشف الظنون، لحاجي خليفة، تصحيح محمد شرف الدين، ط: وكالة المعارف. استنبول، ط١، (١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م) ٦٠٢/١.

(٢) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في "دلائل الإعجاز" ت/ فؤاد علي مخيمر، ط ١، دار الثقافة، ١٩٨٣م (ص ٥).

الألسنة وتجملت بمكانه وزمانه الأمكنة والأزمنة، وأثنى عليه طيب العناصر وتُنيّت به عقود الخناصر، فهو فرد في علمه الغزير، لا بل هو العلم الفرد في الأئمة المشاهير^(١).

اسمه ونسبه: هو الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي البياني اللغوي المشهور^(٢).

أشهر شيوخه

- أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث؛ ابن أخت أبي علي الفارسي (ت ٤٢١ هـ)^(٣).
- علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي الجرجاني صاحب كتاب (الوساطة بين المتتبي وخصومه) (ت ٣٩٢ هـ)^(٤).

أشهر تلامذته

- أبو النصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجريّ (ت ٤٩٠ هـ)^(٥).

(١) دمية القصر وعصرة أهل العصر، للبازخري، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م، (٥٩٤-٥٧٨/١).

(٢) ينظر: نزّه الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين الأنباري، ت/إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط ٣، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م، (ص ٢٦٤)، وإنباه الرواة (١٨٨/٢)، وطبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، ت/د. محمود محمد الطناحي، ود. عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط ٢، ١٤١٣ هـ، (١٤٩/٥).

(٣) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٢ م (١٨٨/٢)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان (١٠٦/٢).

(٤) ينظر: معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، ت/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، (١٩٩٤/٤)، (١٧٩٧/٤).

(٥) ينظر: إنباه الرواة (١٩٠/٢).

- أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير النحويّ (ت ٥٠٠ هـ) ^(١).
- أبو ذكريا يحيى بن عليّ بن محمد بن الخطيب التبريزي الإمام اللغويّ المشهور (ت ٥٠٢ هـ) ^(٢).

أشهر مؤلفاته

- (الجمال في العوامل) نشر أكثر من نشرة .
- (المقتصد في شرح الإيضاح) لأبي علي الفارسي، نشر بتحقيق د/ كاظم بحر مرجان .
- (أسرار البلاغة)، نشر أكثر من نشرة .
- (دلائل الإعجاز)، نشر أكثر من نشرة.

وفاته

توفي الإمام عبد القاهر الجرجاني بجرجان سنة (٤٧١ هـ) على الراجح ^(٣).

ثانياً: ترجمة: صدر الأفاضل الخوارزمي

اسمه ونسبه: هو القاسم بن الحسين بن محمد أبومحمد الخوارزمي صدر الأفاضل ^(٤).

(١) ينظر: معجم الأدباء (١/٣٥٧)، وبغية الوعاة (١/٣٢٠).

(٢) ينظر: بغية الوعاة (٢/٣٣٨) .

(٣) ينظر: إنباه الرواة (٢/١٨٩)، و بغية الوعاة (٢/١٠٦) .

(٤) ينظر معجم الأدباء (١/٢١٩)، وإنباه الرواه (٤/٤٧)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، دار سعدالدين، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، (ص٢٣٦).

أشهر شيوخه

- المطرزي الخوارزمي أبو الفتح ناصر أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي الحنفي (ت ٦١٠ هـ) ^(١)
- الفخر الرازي محمد بن عمر بن الحسين، الملقب بالفخر الرازي صاحب التفسير المشهور "مفاتيح الغيب" (ت ٦٠٦ هـ) ^(٢)
- رضي الدين النيسابوري.
- ذكره الخوارزمي في كتابه التخمير حيث قال: "وحي لي الأستاذ منشئ النظر رضي الدين النيسابوري..." ^(٣)

أشهر تلامذته

- لم تذكر كتب التراجم التي ترجمت لصدر الأفاضل شيئاً عن تلامذته غير أنه كتب في بعض كتبه أسماء من أجاز لهم من هؤلاء:
- الإمام أبو البركات المبارك بن أبي الفتح أحمد بن المبارك المعروف بابن المستوفي الإربلي (ت ٦٣٧ هـ)، ذكر ابن المستوفي إجازة صدر الأفاضل له في أول كتابه (إثبات المحصل، الورقة) ^(٤)
- أبو المؤيد محمد الخاوي الخوارزمي، فقد قال ابن الشعر: "أنشدني أبو المؤيد محمد الخاص الخوارزمي قال أنشدنا أبو محمد لنفسه.." ^(٥)

(١) ينظر: عقود الجمان في شعراء الزمان، لابن الشعر، مخطوط بمعهد البحث العلمي، جامعة أم القرى، رقم (٣٥٥) (ق ٢٩٨).

(٢) ينظر: عقود الجمان (ق ٢٩٩)

(٣) التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) للخوارزمي، ت/ د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م، (٣٧١/١)

(٤) ينظر: مقدمة كتاب التخمير (٢٣/١)

(٥) ينظر: عقود الجمان (ق ٢٩٩)، ومقدمة كتاب التخمير (٢٣/١)

- موفق الدين أبو المفاخر بن طاهر بن أبي سهل بن عصام بن محمد المفسر، ناسخ كتاب (بدائع الملح) لصدر الأفاضل، كتب له بخطه سنة ٥٩٥هـ إجازة كما هو مدوّن على نسخة الكتاب.^(١)

أشهر مصنفاته

- اشتهر صدر الأفاضل بالتصنيف، فكثرت مصنفاته، وقد تناول ذكرها عدد من الباحثين، ومن أشهر تلك المصنفات:
- التخمير في شرح المفصل للزمخشري، طُبع بتحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي.
- ترشيح العلل في شرح الجمل، طُبع بتحقيق عادل محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- حزام السقوط في شرح سقط الزند، طبع ضمن شروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

وفاته

فُتِلَ صدر الأفاضل على يد التتار عند دخولهم خوارزم، وذلك في سنة ٦١٧هـ^(٢)

ثالثاً: ترجمة ابن الخشاب

اسمه ونسبه: هو عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد المعروف بابن الخشاب^(٣)

(١) ينظر: مقدمة كتاب التخمير (٢٢/١)

(٢) ينظر: مقدمة كتاب التخمير (١٧/١)

(٣) ينظر معجم الأدباء وإنباه الرواة ، (٩٩/٢).

أشهر شيوخه:

- أبو منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد (ت ٥٣٩هـ) (١)
- أبو السعادات بن الشجري هبة الله علي بن محمد (ت ٥٤٢هـ) (٢)
- أبو الحسين بن الفراء محمد بن محمد بن الحسين الفراء (ت ٢٥٤٢هـ) (٣)

أشهر تلامذته

- العماد الأصفهاني محمد بن صفي الدين عماد الدين (ت ٥١٩هـ) (٤)
- عبدالكريم بن محمد السمعاني الحافظ (ت ٥٦٣هـ) (٥)
- محمد بن الخضر بن علي بن تيمية (ت ٥٤٢هـ) (٦)

أشهر مصنفاته

- المرتجل شرح الجمل، طُبِعَ أكثر من طبعة، والطبعة المعتمدة عليها في هذه الدراسة هي طبعة دار الكتاب الإسلامي تحقيق عطية لطفي.
- الرد على مقامات الحريري، طُبِعَ ملحقاً بالمقامات.
- شرح اللمع لابن جنى، وصل فيه إلى باب النداء (٧).

(١) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب، ت/ د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد الرياض، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، (٢/٢٤٥).

(٢) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٢٤٥).

(٣) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٢٤٤).

(٤) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، ت/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (٢/١٠٣).

(٥) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٢٤٧).

(٦) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٢٤٥).

(٧) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/٢٥٠).

وفاته

توفي بن الخشاب سنة (٥٦٧هـ) ^(١).

رابعاً: ترجمة البعلي

اسمه ونسبه: هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن أبي البركات البعلي الحنبليّ الدمشقي ^(٢)

لقبه وكنيته

لقّب بشمس الدين، وتُكنى بأبي عبدالله ^(٣).
نسبه: ينسب البعليّ إلى مدينة (بعلبك) ^(٤) إحدى مدن دمشق ^(٥)

أشهر شيوخه

تتلمذ الإمام البعلي على كبار رجالات العلم في عصره في شتى العلوم،
ومن أشهر هؤلاء:

- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ) النحوي الشهير، صاحب التسهيل والألفية في النحو وغير ذلك من المنصفات النافعة. ^(٦)

(١) ينظر: معجم الأدباء (١٤٩٥/٤) وبغية الوعاة (٣٠/٢).

(٢) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، (٣٧٢/٤)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، البرهان الدين بن مفلح، ت/ د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، (٤٨٥/٢)، وبغية الوعاة (٢٠٧/١).

(٣) ينظر: الوافي بالوافيات، للصفدي، ت/ أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، (٢٢٤/٤)، والمقصد الأرشد (٤٨٥/٢).

(٤) ينظر: ذيل طبقات النحاة (٣٧٢/٤).

(٥) ينظر: معظم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

(٦) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٣٧٢/٤).

- **اليونيني:** محمد بن أبي الحسين أحمد بن عبدالله اليونيني (ت ٦٥٨هـ) المحدث والحافظ مُسند عصره لصحيح الإمام البخاري ^(١)

أشهر تلامذته

- تتلمذ على البعلي كُثُر، كان من أشهرهم:
- **النقي السبكي** (ت ٧٥٦هـ) : نقي الدين أبو الحسن علي عبد الكافي بن علي السبكي، صاحب المؤلفات الدقيقة؛ كالإبهاج في شرح منهاج الأصول وغيره ^(٢).
- **شمس الدين الذهبي** (ت ٥٧٤هـ) : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المحدث والمؤرخ الشهير، صاحب : سير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام وغيرهما ^(٣).

أشهر مصنفاته

- تناول عدد من الدراسات عرض مصنفات البعلي والنص على المطبوع منها والمخطوط والمفقود، وقد آثرت هنا ذكر أشهر مصنفاته :
- **المطلع على أبواب المقنع في الفقه**، طُبِعَ أكثر من طبعة.
- **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر**، وهو مطبوع بتحقيق د/ممدوح محمد خسارة، نشرة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، بالسلسلة التراثية.
- **شرح ألفية بن مالك**، وهو شرح مبسوط ^(٤).

(١) ينظر : بغية الوعاة (٢٠٧/١)

(٢) ينظر : بغية الوعاة (٢٠٧/١).

(٣) ينظر : ذيل طبقات الحنابلة (٣٧٤/٤).

(٤) ينظر : بغية الوعاة (٢٠٨/١).

وفاته

توفي- رحمه الله- في القاهرة سنة (٧٠٩هـ) ^(١)

الإجماع

الإجماع لغة

يأتي الإجماع في اللغة في عدة معانٍ، أشهرها:

- (العزم) و (الإحكام)؛ تقول جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه إذا عزمتم ^(٢). قال الفراء في قوله تعالى: (فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ اسْتَعْلَى) ^(٣)، قال الإجماع: الإحكام والعزيمة على الشيء، تقول أجمعت الخروج وعلى الخروج ^(٤)، وبقوله عليه الصلاة والسلام: "لا صيام لمن لم يجمع من الليل" أي يعزم. وعلى هذا إطلاق اسم الإجماع على عزم الواحد.
- (الاتفاق)؛ وجعل الأمر جميعا بعد تفرقه والعزم على الأمر ^(٥)، ومنه يُقال أجمع القوم على كذا إذا اتفقوا عليه، وعلى هذا فاتفق كل طائفة على أمر من الأمور دينياً كان أو دنيوياً، يُسمى إجماعاً حتى

(١) ينظر : ذيل طبقات الحنابلة (٣٧٤/٤)، والمقصد الأرشد (٤٨٦/٢).

(٢) لسان العرب، لابن منظور. دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٣ هـ.

(٣) سورة طه: آية ٦٤.

(٤) معاني القرآن، للفراء، تح أحمد يوسف النجاتي، محمد على النجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط١ (١٨٥/٢).

(٥) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ت/عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، (ج م ع) (٤٧٩/١).

اتفاق اليهود والنصارى" ^(١)، ومنه قوله تعالى: (ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ
الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ)
^(٢)

الإجماع اصطلاحاً

يعود إلى المعنى الثاني، وهو الاتفاق فهو " أحد أدلة النحو" ^(٣)،
والمقصود به اتفاق أئمة العربية المَعُول على آرائهم والمرجوع إليها على
أمر ما" ^(٤). وهو مع القياس والسماع والاجتهاد الأسس التي بنى عليها
النحاة العرب قواعدهم ^(٥).
وقد عرفه السيوطي بأنه: "إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة" ^(٦)،
أما الأنباري فلم يعده من الأصول ^(٧). والشاطبي ^(٨) عبارته قريبة من

(١) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ت/عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت-
دمشق- لبنان، (د/ط)، (د/ت)، (١٩٥/١).

(٢) سورة يوسف: الآية ١٠٢.

(٣) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى الهروي أبو منصور، تح/ محمد عوض مرعب،
دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١ م، ص...

(٤) أصول النحو القياسية رسالة دكتوراه، د. غريب عبد المجيد نافع، كلية دار العلوم، جامعة
القاهرة، ص ١٤٣.

(٥) المعجم المفصل في أصول اللغة، د/ محمد التونجي وراجي الأسمر، دار الكتب العلمية،
بيروت، ١٩٩٣، ص ١٧/١.

(٦) الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، للسيوطي، تح/ طه عبد الرؤف سعد، مكتبة الصفا،
القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م، (ص ٧٣).

(٧) ينظر: لمع الأدلة، لابن الأنباري (ص ٨١)، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د/
محمد سالم، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦ م، (ص ١٥٠)، وأصول النحو
في معاني القرآن للفراء، محمد عبد الفتاح العمراوي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم،
القاهرة، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢ م، (ص ٢٩٥).

السيوطي فيقول: "هو مُتَقَق عليه بين أهل البلدين" ^(٢).

- والإجماع عند الأصوليين عامة لا يختلف في علم أصول الفقه عنه في علم أصول النحو، وإن كان لكل منهما منهجه الذي يطبقه وأدواته التي يستخدمها ^(٣).

حجية الإجماع

إجماع النحاة حجة معتبرة لدى النحويين؛ فلا تجد نحويًا من لدن سيبويه إلى ابن مالك ومن بعده من المتأخرين إلا يحتجّون بالإجماع ^(٤)، فأما سيبويه: "فلم يكن يجيز مخالفة ما أجمع النحاة على القول به أو ما أجمعت العرب على النطق به؛ لأن الناطق بما يخالف ما أجمعت العرب على النطق به أو القائل بما لم يقله النحاة قائل ما لا يقوله أحد" ^(٥). وقال ابن الخشاب

(١) الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي، الفقيه الأصولي النحوي، له: الاعتصام في أصول البدع، والموافقات في أصول الشريعة، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة لابن مالك، توفي سنة (٧٩٠هـ)، ينظر: برنامج المجاري، لأبي عبد الله المجاري الأندلسي، ت/د. محمد أبو الأجنان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٢م، (ص ١١٦)، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط ١، ١٣٩٨هـ-١٩٨٩م، (٤٨/١).

(٢) المقاصد الشافية، للشاطبي، ت/د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث والدراسات العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، (٤٤٧/٤).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٦٥٧/٣).

(٤) الإجماع في الدراسات النحوية، د/ حسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ٢٠١٠م، (ص ١-٣٤).

(٥) الشاهد وأصول النحو، د/ خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، رقم ٣٧، (ص ٤٤٤)، وينظر: الكتاب لسيبويه (٣٥٤/٢).

في المرتجل^(١): لو قيل إن "مَنْ في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولاً، إجراءً لها مجرى إن الشرطية وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز^(٢). "وقد خالف ذلك ما لا يعد خلافاً^(٣).
"بل نُقل الاتفاق على هذا، فقد نقل الزجاجي^(٤) اتفاق البصريين والكوفيين على حجية الإجماع^(٥)، والزجاجي في عداد المتقدمين من النحاة مما يدل على استقرار الأمر عند النحاة في مراحل النحو المتقدمة"^(٦).

خرق الإجماع

لم بجز أحد من النحويين خرق الإجماع -كما تبين- إلا ما كان من ابن جني؛ حيث جَوَزَ الخروج على إجماع النحويين ما لم يخالف السماع أو القياس، فإن لم يكن كذلك فيجوز الخروج عليه، فقال: "واعلم أن إجماع أهل البلد إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة

(١) المرتجل في شرح الجمل. لابن الخشاب، ضبط نصه ووضع فهارسه عطية لطفي، تعليق أسامة رضوان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٢م.

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح، د/محمود فجال، دار القلم، دمشق ط١، ص ١٦٣.

(٣) الخصائص، لابن جني، تح محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م، (٣٧٢/٢).

(٤) عبد الرحمن بن إسحاق ويعرف بالزجاجي، أبو القاسم لزم الزجاج أبا إسحاق، وقرأ عليه النحو، وإليه نُسب، له: الجمل، وشرح مقدمة أدب الكاتب، توفي سنة (٣٣٧هـ)، ينظر: إنباه الرواة (١٦٠/٢)، وبغية الوعاة (٧٧/٢).

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ت/محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٢م، (١٢٠).

(٦) أصول النحو العربي في المقاصد الشافعية، للإمام الشاطبي، أحمد فتحي محمد بشير، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، (ص١٩٦).

عليه" (١).

فقد أباح ابن جني الخروج على الإجماع، بشرط أن يكون الإجماع مخالفاً للنصوص، أو للمقيس على هذه النصوص. ومع ذلك فإن ابن جني ينصح بعدم الإقدام على مخالفة الجماعة، ووضع لكل مخالف وخارق للإجماع صفات من نحو: الدقة والعناء في البحث؛ فليس كل مخالف تبطل حجية الإجماع لمخالفته، وهذا ما طبقه ابن جني بقوله: "وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله: جرى ربه عني عدي حاتم، عائدة على عدي، خلافاً على الجماعة" (٢).

وهذه المعايير التي نبّه عليها ابن جني في مخالفة الإجماع تظهر في قوله: "إلا أننا -مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه- لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها، وتناقلت أواخر على أوائل وأعجازاً على كلال، والقوم الذين لا نشك في أن الله -سبحانه وتقدس- أسماؤه- قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترغيب له والتعظيم، وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعاتهم خادماً للكتاب المنزل وكلام نبيه المرسل، وعوناً على فهمهما ومعرفة ما أمر به أو نهى عنه الثقلان منهما، إلا بعد أن يناهضه إتيقناً ويثابته عرفاناً، ولا يخلد إلى سائح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره" (٣).

إذن لا يُقبل رأى كل خارق للإجماع ومخالف له، بل المخالف الذي يعتد بمخالفته هو الذي تتوافر فيه صفات العالم والعلم "إتيقانا وثابته عرفانا، ولا

(١) الخصائص (١٨٩/١).

(٢) الخصائص: (٢٩٤/١)، و الإجماع في الدراسات النحوية، د/ حسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠م، (ص٢٣).

(٣) الخصائص (١٩١/١).

يخلد إلى سائح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره^(١).

إلا أننا رأينا الشاطبي يتعقب ابن جني في مذهبه هذا؛ فقال: "وخرق الإجماع ممتنع، وصاحبه مخطئ قطعاً"^(٢).

والشاطبي في ردّه على ابن جني، يوضح أن مخالفة ابن جني إجماع النحاة بخصوص مسألة: هذا جحر ضب خرب. إنما خالفهم في تأويل، وهذا لا يعتبر خرقاً للإجماع، فقال: "يجوز عند أكثر الأصوليين إحداث تأويل غير ما أجمعوا عليه، ولا يُعد خرقاً للإجماع"^(٣). وقال في موضع آخر "مخالفة ابن جني في تلك المسألة - هذا جحر ضب خرب - إنما خالفهم في تأويل لا في نفس حكم قياس أو سماعي"^(٤).

فالشاطبي يبيّن أن مخالفة ابن جني إن كان في تأويل مثل تلك المسألة، فالأمر هين؛ إذ لا يعد ذلك خرقاً للإجماع، أما ما ذهب إليه ابن جني من جواز مخالفة النحاة مطلقاً فقال فيه الشاطبي: "الناس مجموعون على خطأ من خالف الإجماع، وعلى تخطئة من خطأهم"^(٥).

بل يجعل إرادته لمخالفة الإجماع سبباً في عدم توفيقه في هذا التأويل، فقال: "وقد كان بعض شيوخنا يقول: إن ابن جني لمّا عزم على مخالفة الإجماع في مسألتها لم يُوفق للصواب، بل ذهب إلى ما لا يقبله عاقل"^(٦).

(١) الخصائص (١٩٠/١).

(٢) المقاصد الشافية (٥٢٦/٥).

(٣) المقاصد الشافية: (٤٩١/١).

(٤) المقاصد الشافية: (٥٢٦/٥).

(٥) المقاصد الشافية (١٩٣/٩).

(٦) المقاصد الشافية (٤٩٢/١).

ويؤكد على هذا المعنى بعبارة أخرى فيقول: " لم يُوفق في تأويله للصواب، بل حلّ به شؤم المخالفة" ^(١).

وتدل مواضع الإجماع – محل اتفاق النحاة – على أن نحاة البصرة والكوفة قد اتفقوا على مجموعة من القواعد والأحكام والقوانين التي تتصل بالأصوات، وبناء الكلمة، وتركيب الجملة، ودلالة الألفاظ، والتي لم تشهد خلافاً أو جدلاً بين العلماء، ولابد من الأخذ بها، والسير على هُدي منها حين معالجة قضايا النحو والتصريف، وكان الكثير من العلماء لاسيما ابن الأنباري يتخذ من "سلطة الإجماع" وسيلة لرد بعض الآراء التي تخالف هذا الإجماع فيقول: هذا القول ظاهر الفساد..، فلا يجوز ذلك بالإجماع" ^(٢).

والذي يظهر للباحث هو ما ذهب إليه أكثر النحويين من أن إجماع النحاة حجة لا يجوز مخالفته؛ لما تقرر عند العلماء من الفقهاء والأصوليين وغيرهم من أصحاب العلوم الشرعية أن "الإجماع المعتبر في فنون العلم هو إجماع أهل ذلك الفن العارفين به .. وفي المسائل النحوية قول جميع النحويين" ^(٣)، وهذا دليل نقلي على حجية الإجماع.

ويمكن أن يُستدل أيضاً على حجية الإجماع بالدليل العقلي؛ وهو ما استدل به الرماني ^(٤) على حجية الإجماع، إذ قال في ردّه على من زعم أن

(١) المقاصد الشافية (٩/١٩٤).

(٢) أصول النحو العربي، جمعها وشرحها وعلق عليها د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، (ص ٦٠٢).

(٣) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، ت/ الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، (١/٢٣٣).

(٤) علي بن عيسى بن علي أبو الحسن، اشتهر بالرماني، كان عالي الرتبة في النحو واللغة وعلم الكلام، أخذ عن الزجاج وابن السراج، توفي سنة (٣٨٤هـ) ينظر: الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، صححه أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، (د/ط)، (د/ت)، (١/١٣٣)، وإنباه الرواة (٢/٢٩٤).

همزة "أفكل" أصلية: "فإن التزم هذا خالف جميع النحويين، وكفى بذلك عيباً؛ مخالفته جميع أهل الصنعة، كما لو خالف في مسألة من الهندسة جميع أهل الصناعة لكان ذلك عيباً، وكذلك لو خالفهم في مسألة قد أجمعوا عليها في الجبر والمقابلة، ومنزلته كمنزلة من خالف في مسألة قد أجمعوا عليها في الجبر والمقابلة، ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء في أمر من الأمور، وادّعى أن عقله فوق جميع العقول، وكفى بذلك عيباً وخزياً" (١).

إجماع العرب

وهو اتفاق العرب على النطق بالشيء من كلامهم، "و من صورته أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه" (٢). وإجماع العرب حجة (٣)؛ لأن الغرض من علم النحو في الأساس متابعة العرب في كلامها، فما اتفقوا عليه اتبعناهم فيه (٤).

الإجماع عند الشراح

أولاً: الإجماع عند الجرجاني

المصطلحات الدالة على الإجماع

ترد عند الجرجاني مصطلحات مُتعلقة بموضوع الإجماع، بعضها مرادف للإجماع أو مدلولها نفس مدلول الإجماع، وبعضها يقارب مدلول

(١) شرح الرُّماني على كتاب سيبويه مخطوط، نسخة مصورة في مجمع اللغة العربية، نحو ١٨٣، (٦٢/٥-٦٣)، وينظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مازن المبارك، دار الفكر، ط ٣، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، (ص ٢٨١).

(٢) الاقتراح (ص ٧٤).

(٣) ينظر: الاقتراح (ص ٧٤).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٦٢٢/٤).

الإجماع مثل: إجماعهم، أجمعوا، رفضوا.

أولاً: المصطلحات الخاصة بإجماع النحاة

١- إجماعهم:

استدل على أن القصد من وضع الفعل هو الخبر بقوله: "يدلّ على ذلك إجماعهم على أن له فيه مزية ليست لغيره، وهي: أن الصيغة المجردة منه تخلص للخبر حتى لا تكون لغيره" ^(١).

٢- أجمعوا:

قال عن تقدير ضمير القصة في "أن" المخففة عندهم سواء جاء بعدها اسم أو فعل: "وأجمعوا على وجوب تقدير هذا الضمير في جميع المسائل" ^(٢).

وقال عن عدم جواز استعمال "سوى" فاعلاً ومفعولاً ومجروراً: "وقد أجمعوا على هذا" ^(٣).

أولاً: المصطلحات الخاصة بإجماع العرب:

- رفضوا:

قال: "ومن أصولهم أن الألف واللام في هذا الاسم - الله - قد صار عوضاً من الهمزة التي هي فاء الفعل في "أله" بدلالة أنهم رفضوا الجمع بينهما فلم يُقَلَّ "الإله" إلا في ضرورة الشعر" ^(٤).

(١) شرح الجمل في النحو، للجرجاني، تح / خديجة محمد حسين باكستاني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٧ هـ (ص ٩).

(٢) شرح الجمل (ص ٨٧).

(٣) شرح الجمل (ص ١٢٤).

(٤) شرح الجمل (ص ١٢١).

وقال: "وقالوا إنّ (مفعولاً أيضاً في التقدير جارٍ على (يُفعل)؛ لأن الواو غير معتد بها، وإنما زيدت؛ لأنهم قد رفضوا بناء (مُفعل) في كلامهم" ^(١).

ثانياً: الإجماع عند ابن الخشاب

نال الإجماع عناية كبيرة في المرتجل حيث نجده دليلاً في كثير من المسائل يدعم به جملة من آرائه، ويقدمه على غيره من الأصول، وقد ذكر السيوطي قولاً منسوباً لابن الخشاب وهو: "أنّ مخالفة المتقدمين لا تجوز" ^(٢).

المصطلحات الخاصة بالإجماع عند ابن الخشاب:

ترد عند ابن الخشاب مصطلحات متعلقة بموضوع الإجماع، بعضها مرادف للإجماع أو مدلولها نفس مدلول الإجماع، وبعضها يقارب مدلول الإجماع مثل: عند الجميع. أو: عندهم ^(٣)، ومتفقٌ عليه ^(٤)، وبلا خلاف بينهم ^(٥)، وفي حكم العربية أهل العربية ^(٦)، وإجماع المدرستين ^(٧)،

(١) شرح الجمل (ص ٢٠٠).

(٢) الاقتراح (ص ٧٤).

- فهذا القول منسوب لابن الخشاب في الاقتراح للسيوطي: ... وفي كتاب: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: ٧١١/٢-٧١٢. والحقيقة أن هذا القول غير موجود في كتابه (المرتجل) - على الرغم من أن السيوطي قد نسب هذا القول لابن الخشاب في (المرتجل) - وإنما الموجود شيء في معناه، حيث يقول: و"الاتباع أولى، وما قال به المتقدمون في تقدير الخبر حسن قوي. المرتجل: المقدمة.

(٣) ينظر: المرتجل (ص ٣٨، ٢٠٢، ٢٠٥).

(٤) ينظر: المرتجل (ص ٩٦).

(٥) ينظر: المرتجل (ص ٤٠، ٤٣، ٨٨، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٦٥).

(٦) ينظر: المرتجل (ص ٩٩/ص ٢٠٦).

(٧) ينظر: المرتجل (ص ٢١).

والنحويون^(١).

من مسائل الإجماع عند ابن الخشاب:

ويقول أيضاً عن فعل الأمر: "فأما فعل الأمر للغائب؛ فتلحقه (اللام)، كقولك: ليَقَمْ زيدٌ، وليُخرج عمرٌ، وهو معرب مجزوم عند البصريين والكوفيين إجماعاً"^(٢).

ويقول: في معرض حديثه عن المعرفة والنكرة: "النكرة هي الأصل في الأسماء عند أهل العربية وغيرهم، والمعرفة ثانية وفرع عليه، وهذه النكرات هي الأجناس عند النحويين"^(٣).

ويقول في باب النداء: "وقالوا: النداء بابٌ تغيير وحذف، ولهذا دخله الترخيم فقالوا: في الوقف عليه: يا قاضٍ. و: يا رامٍ. فأما ياء مُري وهو اسم الفاعل من أُرِيت فمثبتة في النداء إذا وقفت عليها عند الجميع؛ لأجل الحذف الذي لزم الاسم؛ إذ كان الأصل مُرئياً ثم ألزم تخفيف الهمزة وهي عينه..."^(٤).

ويشير ابن الخشاب إلى مواضع الاتفاق في معرض حديثه عن العوامل: "المعربات محمولات، المعمولات تقتضي العوامل، والعوامل على ضربين: لفظي ومعنوي، واللفظي هو الأصل؛ لأنه الأقوى؛ إذ كان محسوساً؛ لأنه يدرك بالسمع، والمعنوي دونه؛ لأنه معقول مستنبط لا محسوس، ولهذا قلَّ وجوده، فهو إنما يكون في ثلاثة مواضع: اثنان منهما مُتَّفَقٌ عليهما، وهما: عامل المبتدأ ورافع الفعل المضارع"^(٥).

(١) ينظر: المرتجل (ص ٢٣٠، ٢٢٠، ١٩٨، ١٣٤، ٨٨).

(٢) المرتجل (٢١).

(٣) المرتجل (٢٣٠).

(٤) المرتجل: ٣٨.

(٥) المرتجل (ص ٩٦).

ومما ذكره عن أسماء الأفعال قوله: "وكل هذه الكلم مبنية؛ لأنها إمّا محكية كالجار والمجرور والظرف المضاف إذا قلت: عليك وإليك ودونك ووراءك،... وربما جعلوا الظرف غير محكي فلا تكون الفتحة فيه الفتحة التي كانت له في حال إعرابه، وإما يبني لوقوعه موقع فعل الأمر، وذاك مبني، بل لو وقع موقع فعل على الإطلاق وجرى مجراه في الدلالة لكان ذلك علة في بنائه فكيف والفعل الذي أجريت هذه الكلم في الغالب مجراه مبني عند المحققين بل لا خلاف عند الجميع في أن أصل ما وقعت هذه الكلم موقعه البناء، وهو الفعل على الإطلاق^(١).

مصطلحات تقرب من الإجماع، ويقوي بها ابن الخشاب المذهب الذي يرجحه

وهي كالتالي: الأكثرون^(٢)، والجمهور من النحاة^(٣).

وهذه المصطلحات وإن لم تدل على المعنى الدقيق للإجماع الذي هو إجماع المدرستين أو إجماع كل النحويين، إلا أن النحاة، ومنهم ابن الخشاب يستدلون بها لقربها من معنى الإجماع، وهو مطلق الكثرة، وهذا من المرجحات التي يعتمد عليها في الاستدلال؛ لأن الكثرة من أهل التخصص في فن ما إذا اتفق أكثرهم على شيء، فإنما يدل على صحة هذا المتفق عليه، ولهذا وجدنا فريقا من الأصوليين يعتبرون قول الأكثرية من الفقهاء إجماعاً، ولا يعتبرون بالمخالف؛ لقلتهم^(٤)، ولذلك رأينا أحد الدارسين يقول: "إذا سُمح بانعقاد إجماع الأكثر والجمهور في الفقه- وهو في العبادات والشرائع

(١) المرتجل: ص ٢١٦، ٢١٧

(٢) ينظر: المرتجل (ص ١٢٣، ١٣٥).

(٣) ينظر: المرتجل (ص ٢٠٢، ٢٠١، ١٦٨، ٧٦، ٦٤، ١٠).

(٤) ينظر: إرشاد الفحول (١/٢٣٤).

المتعبد بها- ألا يسمح بانعقاده بها في اللغة والنحو" ^(١)، وسواء اتفقنا مع هذا القول أو لم نتفق، فإننا وجدنا النحاة ومنهم ابن الخشاب يرجحون ما يتقلدون من المذاهب في العديد من المسائل بالكثرة ^(٢) التي تدل عليها المصطلحات التي أشرنا إليها.

ومما أورده ابن الخشاب في ذلك:

قوله في حديثه عن الأسماء الممنوعة من الصرف: "فإن كان وزناً لكثير من الأسماء كما يكثر في الأفعال لم يمتنع من الصرف في قول الجمهور، كَفَعَلَ لَأَنَّ طَلَّلاً وَجَمَلًا وَحَمَلًا وما جرى هذا المجرى كثير في الأسماء كما يكثر في الأفعال دخل وخرج وما كان على هذا الوزن" ^(٣).

وقوله في معرض حديثه عن التعجب: "والصيغة الثانية من صيغي التعجب، وهي أَفْعَلُ به، لفظها لفظ الأمر، ومعناها الخبر، وذلك في نحو قولك: أكرم يزيد. و: أحسن بعمر. فأنت في قولك: أحسن بعمر. مخبرٌ لا أمرٌ، كما أنك في قولك: ما أحسنه كذلك؛ والجار المجرور وهما قولك: "يزيد" في موضع رفع بهذا الفعل على الفاعل؛ إذ كان الفعل لا بد له من لفظ فاعل يُسند إليه كما أن الجار والمجرور في قوله تعالى: (وكفى بالله حسيباً) [النساء: ٦] وقولك: ما جاءني من أحد. وهو الفاعل هو القول المُحَقَّق عند الأكثرين" ^(٤).

وقوله في مسألة التمييز والمميز وما يجوز فيه وما لا يجوز من تقديم وتأخير: "امتنع أكثر الناس تقديمه فلم يجزوا: "شحمًا تفقأت". ولا: "عرقًا

(١) الإجماع في الدراسات النحوية (ص ١٤).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت/د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ - ١٩٩٨م، (٣/١١٩٤)، والإجماع في الدراسات النحوية (ص ١٥).

(٣) المرتجل (٧٦).

(٤) المرتجل (ص ١٢٣).

تصيّبتُ"، وأجاز المازني^(١) قياساً... " (٢).

فما سبق يظهر من ابن الخشاب تقوية ما يورده من المسائل بقول الجمهور والأكثرين.

وهناك نمط آخر من الإجماع عند ابن الخشاب إلا أنه إجماع مقيد بطائفة معينة من النحاة، فيقال: إجماع البصريين، أو إجماع الكوفيين. وهذا يكون عندما يتفق أصحاب المذهب الواحد على حكم ما، فيقال أجمع البصريون، أو أجمع الكوفيون، وقد وردت هذه المصطلحات في عدة مواضع عند ابن الخشاب:

- إجماع البصريين؛ (المحققين^(٣)) (٤).

- إجماع الكوفيين^(٥).

ومما أورده ابن الخشاب في ذلك:

قوله في معرض حديثه عن فعل الأمر: "والثالث من أمثلة الفعل هو المثال الموقف الآخر، وذلك هو فعل الأمر للمواجه في قول البصريين، وهو مبنى عندهم؛ لأنه باقٍ على أصله لم يُشبه الاسم فيستحق الإعراب كقولك: قم يا يزيد وأكرم يا عمرو"^(٦).

(١) بكر بن محمد بن بقية - وقيل: ابن عدي - بن حبيب الإمام أبو عثمان المازن، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدي وجماعة، له: كتاب ما يلحن فيه العامة، وكتاب الألف واللام، وكتاب التصريف، توفي سنة (٢٤٨هـ)، وقيل غير ذلك، ينظر: إنباه الرواة (٢٨١/١)، وبغية الوعاة (٤٦٣/١).

(٢) المرتجل (ص ١٣٥).

(٣) ينظر: المرتجل (ص ٣٣، ٣٨)، وبتتبع كتاب المرتجل لابن الخشاب عُلم لدى الباحث أنع يطلق كلمة المحققين على نحاة البصرة، ولذلك جعلناه مساوية للفظة البصريين.

(٤) ينظر: المرتجل (ص ٨٨، ٢١).

(٥) ينظر: المرتجل (ص ٥، ٢١٥).

(٦) المرتجل: (ص ٢١).

وقوله في مسألة اشتقاق الاسم: "ذهب الكوفيون إلى أنه مُشتق من السّمة فأصله على هذا عندهم وسمّ، لأن السمة العلامة والاسم لدلالته على مُسمّاه كالعلامة له"^(١).

ثالثاً: الإجماع عند الخوارزمي

لم يختلف الخوارزمي عن سابقيه في الاهتمام بالإجماع، والاعتداد به في الاستدلال، ومن المصطلحات التي وردت عنده: (إجماع النحاة، النحويون، اتفقوا).

أولاً: إجماع النحاة

- لفظة: الاتفاق:

- "واتفقوا على أن هذه الواو يُعتبر فيها شرطان حتى تنصب الاسم بعدها؛ أحدهما: أن يكون بمعنى (مع) - والثاني: أن يكون قبلها فعل أو معناه"^(٢).
- وفي حديثه عن المعرب والمبني قال: "والمبني منها الحروف كلها، والفعل الماضي بالاتفاق وأما امر المخاطب فهو مختلف فيه"^(٣).

- لفظة: الأكثر:

- ففي معرض حديثه عن (إما) بكسر الهمزة، قال: "وعدّ أكثر النحويين (إما) من حروف العطف إلا أبا عليّ الفارسي^(١) فإنه لا يعد لدخول العطف عليها نحو: خذ إما ذاك وإما هذا"^(٢).

(١) المرتجل: (ص ٥).

(٢) ترشيح العلل في شرح الجمل، تح عادل العميري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨ هـ، (ص ١٥٥-١٥٦).

(٣) ترشيح العلل (ص ٦٧)، وانظر أمثلة أخرى في (ص ١٤١، ٣٧، ١٢٠).

الإجماع الخاص بمدرسة:

(إجماع مدرسة البصرة، مدرسة الكوفة).

مدرسة البصرة:

يقول: "وأما (أيهم) فهي اسم مبني على الضم عند البصريين"^(٣).

مدرسة الكوفة:

يقول: "فإن قيل لم لا تؤكد النكرة؟ قيل: لأنَّ معنى التأكيد ما ذكرنا من أنه لإزالة الشبهة، والنكرة شيء مجهول فإذا لم يعلمه المخاطب بعينه كيف يزول عنه الشبهة بالتأكيد فيما هو مشتبه بنفسه، وقد أجاز الكوفيون"^(٤) فيما كان محدوداً^(٥).

ويقول: أيضاً: "أما نحو: طالق، وحائض، وطامث... فعند الكوفيين أنها صفات تختص المؤنث، فلا تحتاج إلى علامة تأنيث؛ لأنها للفرد بين المذكر والمؤنث ولا يشتركان في هذا الوصف حتى يُفرَّق بينهما بالعلامة"^(٦).

الإجماع عند كل مدرسة مع اختلافهما فيما بينهما:

وفي معرض حديثه عن جواز إضمار الفعل، كما يجوز إضمار الفاعل

(١) هو الحسن بن أحمد بن الغفار، واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وكان متهماً بالاعتزال، من أشهر مؤلفاته: الإيضاح، والتكملة، والحجة، توفي سنة (٥٣٧٧هـ)، ينظر: إنباه الرواة (٣٠٨/١)، وبغية الوعاة (٤٩٦/١).

(٢) ترشيح العلل (٢١٦).

(٣) ترشيح العلل: (ص ٢٦١).

(٤) أجاز الكوفيون تأكيد النكرة بغير لفظها إذا كانت مؤقتة نحو قولك: "قعدت يوماً كله" أما البصريون فمنعوا ذلك إطلاقاً. انظر الإنصاف ٤٥١/٢-٤٥٢، شرح ابن يعيش ٤٤/٣.

(٥) ترشيح العلل: ص ٢٦٨.

(٦) ترشيح العلل: (ص ٢٧٤-٢٧٥).

يقول: "ومثال إضمار الفاعل بقولهم: ضربني ضربتُ زيدًا، تضرر في الأول اسم من ضربك إضمارًا على شريطة التفسير؛ لأنك أردت أن تجعل (زيدًا) فاعلاً ومفعولاً؛ فوجهت الفعلين إليه، واستفتيت بذكره مرة، فكذاك إذا قلت: ضربتُ وضربني زيدٌ. فرفعته، وحذفت المفعول استغناءً عنه، وأعملت الفصل الثاني عند البصريين لقربه منه والأول عند الكوفيين" (١).

قال عن الضمير في مثل قوله تعالى: {إن كان هذا هو الحق}، و{كنت أنت الرقيب عليهم}.....: "يسمى فصلاً عند البصريين، وعماداً عند الكوفيين، ويكون لتأكيد الخبر المعرفة، أو اسم التفضيل" (٢).

رابعاً: الإجماع عند البعلي

وقد اعتد أيضاً البعلي بالإجماع كدليل وأصل يُرجع إليه في الحجاج والنقاش، ومن المفردات التي يستخدمها للتعبير عن أصل الإجماع قوله: (الجميع، مجموعون، وفقاً، اتفاقاً، بلا خلاف).

أولاً: إجماع النحاة:

مجمعون:

قال: "والنحويون مجموعون على أن "ربّ" جواب لمن قال: ما رأيت رجلاً عالمًا! فتقول: ربّ رجلٍ عالم. تُريد: إني قد رأيت" (٣).

الجميع:

قال: "وأما "ليتما" فالجميع روي عن العرب إعمالها وإلغاءها" أي:

(١) ترشيح العلل : (ص ٩١).

(٢) ترشيح العلل (ص ٣٤٧)، وينظر مثال آخر (ص ٩٢).

(٣) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ، للبعلي، تح/ ممدوح محمد خسارة، (السلسلة التراثية)، الكويت، ط١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٢ م، (٦٨/٢).

دخول "ما" عليها" (١).

إجماعاً:

قال: "المبتدأ والخبر مرفوعان إجماعاً" (٢).

الإجماع:

قال عن اختيار منع الصرف (فعلان) ليس له مؤنث "ومنهم من يمنع الصرف لانتفاء "فعلانية" وهو المختار؛ لأنه وإن لم يكن له مؤنث موجود فله مؤنث مقدر، و"فَعَلَى" أولى به من "فعلانية"؛ لأنه أكثر، والتقدير في حكم الموجود بدليل **الإجماع** على منع (أكمر، وآدر)، مع أنه لا مؤنث له" (٣).

قال: "أنه لو ساغ القياس على (أعلم وأرى) لساغ أن يُقال: "أكسوت زيداً عمرًا ثوبًا" وهذا لا يجوز بإجماع" (٤).

وفاقاً:

قال: "ولا يجوز تقديم المفعول معه على عامله وفاقاً" (٥).

بلا خلاف:

قال عن نصب اسم "إنَّ وأخواتها": "والاسم منصوب بهذه الأحرف بلا

(١) الفاخر (٦٨/٢).

(٢) الفاخر (١٦٥/١).

(٣) الفاخر (١١١/١).

(٤) الفاخر (٣٥٤/١)، وينظر (١٢٦/١، ١٦٥/١، ٢٤٤/١، ٢٨١/١، ٣٥٧/١، ٣٧٢/١، ٣٧٧/١، ٤٠١/١، ٤٢٢/٢، ٤٤٥/٢، ٤٧١/٢، ٥٠٩/٢، ٦١٨/٢، ٨٢٣/٢، ٨٣٥/٢، ٩٧١/٢).

(٥) الفاخر (٤٨٢/٢)، وينظر مثال آخر (١٧٤/١)، وينظر أيضًا (٧٧/١، ٨٤/١، ٣٠٦/١، ١٩٩/١، ٤٤٧/٢، ٢٨٢/٢، ٦٥٥/٢).

خلاف" (١).

قال عن "فعلان" الذي مؤنثه "فعلَى" يمنع من الصرف بلا خلاف (٢).
وقال: "والمخصوص بالمدح أو الذم بعد (نعم وبئس) مرفوع بلا خلاف" (٣).

وقال أيضا: "نقل الإجماع بلا خلاف على جواز الفهم والفهم بسكون الهاء وتحركها" (٤).

استدل البعلي على جواز قصر الممدود للضرورة بالإجماع، إذ قال: "ولا خرق في جواز قصر الممدود للضرورة" (٥).

أجمع نحاة البصرة والكوفة:

قال عن الواو: "قال أبو علي الفارسي: أجمع نحاة البصرة والكوفة على أنها للجمع المطلق" (٦).

فقد استدل البعلي على أن فعل الأمر للغائب يكون مضارعاً مجزوماً بلام الأمر، "وهو مُعرب باتفاق البصريين والكوفيين" (٧).

مصطلحات تقرب من الإجماع، ويقوي بها البعلي المذهب الذي يرجحه:

(جماهير النحويين، أكثر النحويين). أكثر البصريين، أجمع

(١) الفاخر (٢/٤١٤).

(٢) الفاخر (١/١١١).

(٣) الفاخر (١/٢٩٠).

(٤) الفاخر (١/١١١).

(٥) الفاخر (١/٥٦)، وينظر (١/٥٦، ١/١١١، ١/١٢٥، ١/١٥٩، ١/٢٠٥، ١/٢٩٠، ٢/٥٣٥، ٢/٥٤٤، ٢/٥٨٠، ٢/٦٣٣، ٢/٦٣٩، ٢/٧٣٣، ٢/٧٩٨).

(٦) الفاخر (٢/٨١٣).

(٧) الفاخر (١/٣٩)، وينظر: (١/٣٩، ١/١٧٢، ١/١٧٤، ٢/٨١٣).

البصريين).

جماهير النحويين:

(١) قال عن "رُبَّ" "ومعناها التقليل لما تدخل عليه عند جماهير النحويين"

أكثر النحويين:

قال عن نصب المستثنى بعد (خلا، وعدا): "إذا اقترنتا بـ"ما" وجب نصب المستثنى عند أكثر النحويين...، وإنما قلت: أكثر النحويين؛ لأن الجرمي (٢) روى عن بعض العرب جرّ المستثنى بعد (ما خلا وما عدا) على أنّ (ما) زائدة، و "خلا وعدا" حرفا جرّ، وذلك شاذ" (٣). فهو يُشَدِّد ما انفرد به الجرمي، ولكنه تحرز بقوله أكثر النحويين؛ لأنه استثنى بعضهم ولم يقل جميعهم.

قال عن ترخيم المركب تركيب إسناد: "فأكثر النحويين لا يجيزون ترخيمه" (٤).

ثانيا: إجماع العرب:

قال: "والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه" (٥).

(١) الفاخر (٦١٤/٢، ٦١٥)، وينظر: (٣/١، ١٥٥/١، ٢٣٥/١، ٤٨٤/٢، ٤٨٨/٢، ٦١٥).

(٢) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي، كان متقنا عالما بالنحو واللغة، أخذ عن الأخفش والأصمعي، وأخذ عنه المبرد، له: كتاب فرخ سيبويه، وتوفى سنة (٢٢٥هـ)، ينظر: إنباه الرواة (٨٠/٢)، وبغية الوعاة (٨/٢).

(٣) الفاخر (٥٠١/٢)، وينظر: (١١٩/١، ٢٦٧/١، ٣١٧/١، ٤٨٤/٢، ٧٤٠/٢).

(٤) الفاخر (٥٤٣/٢)، وينظر مثال آخر (٦٣٨/٢).

(٥) الفاخر (٤٧٥/٢).

قال عن "عسى" إذا لم تتصل بتاء الضمير ولا نونيه، اتفقت العرب على فتح السين فيها ^(١).

استدل بإجماع العرب على إلحاق تاء التأنيث الساكنة في قولهم "نعمت وبئست" على أنهما فعلاّن خلافاً للكوفيين ^(٢).

ثالثاً: الإجماع الخاص بمدرسة:

إجماع البصريين:

قال: "أجمع البصريون على إعمال (مفعّال) و (فعّال) و (فُعول) عمل (فاعل)؛ لأن ما فيها من المبالغة قد جبر زيادة الحرف جبر ما دخلها من النقص عن اسم الفاعل في جريانه على اسم الفاعل، وأنكر إعمالها بعض الكوفيين، وهو مذهب مخالف لنصوص العرب" ^(٣)، وهو من قبيل إجماع مدرسة.

أكثر البصريين:

قال عن "سوى": "وهي عند سيبويه ظرف لا يتصرّف أي لا يكون إلا ظرفاً، وبه قال أكثر البصريين" ^(٤).

إجماع الكوفيين:

قال الكوفيون في لفظة "اللهم" : أصله : "يا الله أُمنا بخير" وقد علق

(١) الفاخر (٢٦٢/١).

(٢) الفاخر (ص ٢٨١)، وينظر: (٧٠/١، ٢٦٢/١، ٣١١/١، ٤٧٥/٢، ٨٢٦/٢).

(٣) الفاخر (٧٠٠/٢)، (١٩٨/١، ٣٦١/١، ٥١٠/١، ٥١٩/٢، ٥٧٨/٢، ٦٣٤/٢، ٧٠٠/٢، ٩٢٥/٢، ٨٠٩/٢).

(٤) الفاخر (٥٠٦/٢).

الشارح بقوله : وهو غلط لوجوه^(١) .

وعند حديثه عن عامل الرفع في الفعل المضارع ذكر أنه قد " ذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بخلوه من الجازم والناصب ؛ لأن تعريته من الناصب والجازم دون عامل لفظي يدل على قوته فأشبهه بذلك المبتدأ^(٢) .

وفي معرض حديثه عن صاحب الحال قال: "الصورة الثانية أن يكون صاحب الحال منصوبا نحو : (أبصرتُ زيدًا راكبًا) ؛ ولا يجوز عند الكوفيين "أبصرتُ راكبًا زيدًا"؛ لأنه يوهم أن زيدًا مفعول به، و"زيدًا" بدل منه، كما ذكر في نفس المسألة قوله : "لا يجيز الكوفيون: "جاء راكبًا زيدًا. ويجيزون تقديمه عليه إن كان ضميرًا"^(٣) .

رابعاً: إجماع الفقهاء:

وقد اعتمد عليه البعلي في إثبات حكم النَّدْب في تعلم علم النحو^(٤)، وذلك لأن إجماع الفقهاء إنما يكون على حكم شرعي، وهو نظر الفقيه^(٥)، وهذا إنما يدل على أهمية علم النحو في نظر الشرع؛ إذ هو من أهم علوم العربية التي تُشترط فيمن أراد فهم الكتاب والسنة^(٦).

ولعل البعلي انفرد بالرجوع إلى هذا النمط من الإجماع؛ لتقافته الفقهية والأصولية كما تبين من ترجمته في التمهيد من البحث، والعالم المشتغل بفنّ

(١) ينظر: الفاخر (٥٢٦/٢).

(٢) الفاخر (ص ١٩٩/١).

(٣) الفاخر (ص ٣٩٦/١) وانظر مواضع أخرى: (٤٥٣/٢، ٥١٩/٢، ٥٧٨/٢، ٦٨٢/٢، ٨٠٩/٢، ٩٧١/٢).

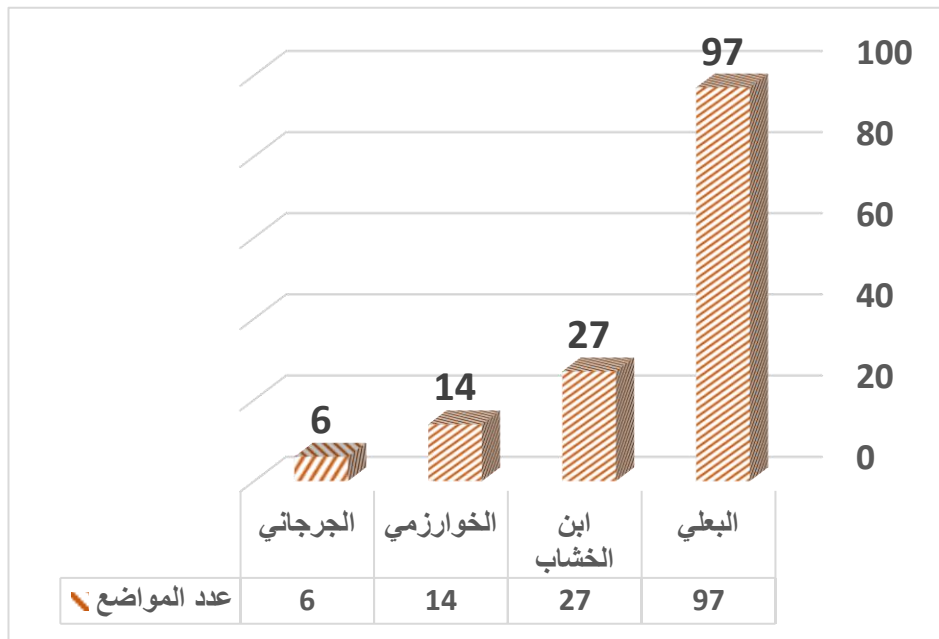
(٤) الفاخر (٥/١)، وينظر: (١٢٦/١).

(٥) ينظر: المحصول، للفخر الرازي، ت/الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، (٢٠/٤)، وإرشاد الفحول (١٩٤/١).

(٦) ينظر: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإسنوي، ت/د. محمد حسن عواد، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٥ م، (ص ١٨٥).

تراه يذكر ما يتعلق بهذا الفن في فن آخر إذا اقتضى المقام ذلك، خلافاً للنحوي الصرف غير الفقيه.

وفي نهاية البحث يظهر لنا تفاوت الشراح في اعتمادهم على أصل الإجماع؛ حيث كان أكثرهم استدلالاً به الإمام البعلي ("٩٧" سبعة وتسعين موضعاً) ثم يليه ابن الخشاب ("٢٧" سبعة وعشرين موضعاً)، ويأتي الخوارزمي في المرتبة الثالثة ("١٤" أربعة عشر موضعاً)، أما الجرجاني يأتي آخرًا ("٦" ستة مواضع فقط)؛ ويمكن تفسير ذلك – برغم توافر الشراح على شرح كتاب واحد وهو الجمل الجرجانية – بأن هذه الشروح تفاوتت فيما بينها طولاً وقصرًا، فمنهم من جاء شرحه غاية في الاتساع، ومن كان شرحه متوسطًا، ومن كان شرحه صغيرًا أو أقرب للتعليق منه من كونه شرحًا.



شكل يوضح التفاوت في عدد مسائل الإجماع بين الشراح الأربعة

الخاتمة

وفي نهاية البحث خلص الباحث إلى بعض النتائج والتوصيات التي أسلمت إليها الدراسة:

أولاً: النتائج

- ١- دليل الإجماع كان حاضرا عند كل الشراح؛ يستعينون به في حاجتهم واستدلالاتهم، مما يدل على أصالة هذا الدليل وأهميته.
- ٢- اتخذ شراح الجمل الأربعة مذهب جمهور النحويين في عدم جواز خرق الإجماع، خلافا لابن جني؛ فلم نجد شارحا منهم يعترض على الإجماع من حيث كونه إجماعا، بل كانوا يسلمون له ويعتدّون به.
- ٣- تفاوتت الشروح فيما بينها من حيث المسائل التي احتجّ فيها بالإجماع، فكثرت المسائل عند البعلي، ثم ابن الخشاب، يليه الخوارزمي، ثم الجرجاني، وهذا يرجع إلى منهج المصنف في شرحه؛ فنجد البعلي قد توسع في شرحه وعرض المسائل والخلاف، ثم بعده في المرتبة ابن الخشاب، ثم الخوارزمي، وجاء في المرتبة الأخيرة الجرجاني؛ إذ شرحه أشبه بالتعليق على المتن.
- ٤- اتفق الشراح على الاعتداد بإجماع العرب والاستدلال به.
- ٥- انفرد البعلي بذكر إجماع الفقهاء، والاعتماد عليه في إثبات النذب إلى تعلم علم النحو، وهذا يرجع إلى ثقافته الفقهية.

ثانياً: التوصيات

- ١- يرى البحث أن يعتني الباحثون بدراسة دليل الإجماع في كتب النحاة؛ للوقوف على رأي قائم على الاستقرار التام حول الإجماع النحوي.
- ٢- يوصي الباحث بأن يوجه الباحثون عنايتهم إلى دراسة هذه الشروح

، وتناولها من زوايا نحوية مختلفة، نظرًا لتوافر مادة ثرية حوتها هذه الشروح.

فهرس الأعلام

- أبوإسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي، الفقيه الأصولي النحوي، له: الاعتصام في أصول البدع، والموافقات في أصول الشريعة، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة لابن مالك، توفي سنة (٧٩٠هـ)، ينظر: برنامج المجاري، لأبي عبد اله المجاري الأندلسي، ت/د. محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٢م، (ص١١٦)، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التتبيكتي، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٣٩٨هـ-١٩٨٩م، (٤٨/١).
- أبوعلّي الفارسي هو الحسن بن أحمد بن الغفار، واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وكان متهما بالاعتزال، من أشهر مؤلفاته: الإيضاح، والتكملة، والحجة، توفي سنة (٣٧٧هـ)، ينظر: إنباه الرواة (٣٠٨/١)، وبغية الوعاة (٤٩٦/١).
- بكر بن محمد بن بقية - وقيل: ابن عدي - بن حبيب الإمام أبو عثمان المازن، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وعنه المبرد والفضل بن محمد اليزيدي وجماعة، له: كتاب ما يلحن فيه العامة، وكتاب الألف واللام، وكتاب التصريف، توفي سنة (٢٤٨هـ)، وقيل غير ذلك، ينظر: إنباه الرواة (٢٨١/١)، وبغية الوعاة (٤٦٣/١).
- صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي، كان متقنًا عالمًا بالنحو واللغة، أخذ عن الأخفش والأصمعي، وأخذ عنه المبرد، له: كتاب فرخ سيبويه، وتوفي سنة (٢٢٥هـ)، ينظر: إنباه الرواة (٨٠/٢)، وبغية الوعاة (٨/٢).
- عبد الرحمن بن إسحاق ويعرف بالزجاجي، أبو القاسم لزم الزجاج أبا إسحاق، وقرأ عليه النحو، وإليه نُسب، له: الجمل، وشرح مقدمة أدب الكاتب، توفي سنة (٣٣٧هـ)، ينظر: إنباه الرواة (١٦٠/٢)، وبغية الوعاة (٧٧/٢).
- علي بن عيسى بن علي أبو الحسن، اشتهر بالرماني، كان عالي الرتبة في النحو واللغة وعلم الكلام، أخذ عن الزجاج وابن السراج، توفي سنة (٣٨٤هـ) ينظر: الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيد، صححه أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، (د/ط)، (د/ت)، (١٣٣/١)، وإنباه الرواة (٢٩٤/٢).

فهرس الآيات

الآية	السورة	الصفحة
(فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ اسْتَعْلَى)	طه: آية ٦٤	ص ١٣
(ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ)	يوسف: آية ١٠٢	ص ١٤

ثبت المراجع

- (١) الإجماع في الدراسات النحوية، د/ حسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠م.
- (٢) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ت/عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، (د/ط)، (د/ت).
- (٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت/د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ - ١٩٩٨م.
- (٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، ت/الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- (٥) الإصباح في شرح الاقتراح د/محمود فجال، دار القلم، دمشق.
- (٦) أصول النحو : دراسة في فكر الأنباري، د/ محمد سالم، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- (٧) أصول النحو العربي، جمعها وشرحها وعلق عليها د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
- (٨) أصول النحو العربي في المقاصد الشافعية، للإمام الشاطبي، أحمد فتحي محمد بشير، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- (٩) أصول النحو القياسية رسالة دكتوراه، د. غريب عبد المجيد نافع، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- (١٠) أصول النحو في معاني القرآن للفرءاء، محمد عبد الفتاح العمراوي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- (١١) الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، للسيوطي، تح/ طه عبد الرؤف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- (١٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٢م.
- (١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبي البركات الأنباري، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥ م.
- (١٤) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ت/ محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٢م، (١٢٠).
- (١٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
- (١٦) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، دار سعدالدين، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- (١٧) التخمير (شرح المفصل في صناعة الإعراب) للخوارزمي، ت/ د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- (١٨) ترشيح العلل في شرح الجمل، تح عادل العميري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ١٤١٨ هـ.
- (١٩) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى الهروي أبو منصور، تح/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١ م.
- (٢٠) الخصائص، لابن جني، تح محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م.
- (٢١) دمية القصر وعصرة أهل العصر، للبازخري، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
- (٢٢) ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب، ت/ د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد الرياض، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- (٢٣) الرمانى النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مازن المبارك، دار الفكر، ط٣، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- (٢٤) الشاهد وأصول النحو، د/ خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، رقم ٣٧.
- (٢٥) شرح الجمل في النحو، للجرجاني، تح /خديجة محمد حسين باكستاني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٧ هـ.
- (٢٦) شرح الرمانى على كتاب سيبويه مخطوط، نسخة مصورة في مجمع اللغة العربية، نحو ١٨٣.
- (٢٧) شرح المفصل ابن يعيش، عالم الكتب ، بيروت ؛ مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.

- (٢٨) طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي، ت/د. محمود محمد الطناحي، ود. عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط٢، ١٤١٣هـ.
- (٢٩) عقود الجمان في شعراء الزمان، لابن الشعار، مخطوط بمعهد البحث العلمي، جامعة أم القرى، رقم (٣٥٥) (ق٢٩٨).
- (٣٠) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، للبعلي، تح/ ممدوح محمد خسارة، (السلسلة التراثية)، الكويت، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢م.
- (٣١) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في "دلائل الإعجاز" ت/ فؤاد علي مخيمر، ط١، دار الثقافة، ١٩٨٣م.
- (٣٢) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي حيان الأندلسي، تح/ محمود يوسف فجّال دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ٢٠٠٢م.
- (٣٣) كشف الظنون، لحاجي خليفة، تصحيح محمد شرف الدين، ط: وكالة المعارف. استنبول، ط١، (١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م).
- (٣٤) الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإسنوي، ت/د. محمد حسن عواد، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٥م.
- (٣٥) لسان العرب، لابن منظور. دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٣هـ.
- (٣٦) لمع الأدلة، لابن الأنباري، ت/ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، بيروت، ١٩٥٧م.
- (٣٧) المحصول، للفيخر الرازي، ت/الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- (٣٨) المرتجل في شرح الجمل. لابن الخشاب، ضبط نصه ووضع فهارسه عطية لطفي، تعليق أسامة رضوان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ / ٢٠١٢م.
- (٣٩) معاني القرآن، للفراء، تح أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط١.
- (٤٠) معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، ت/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، (٤/ ١٩٩٤م).
- (٤١) المعجم المفصل في أصول اللغة، د/ محمد التونجي وراجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣.
- (٤٢) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ت/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- (٤٣) معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

- (٤٤) المقاصد الشافية، للشاطبي، ت/د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث والدراسات العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- (٤٥) المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، البرهان الدين بن مفلح، ت/ د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- (٤٦) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين الأنباري، ت/إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- (٤٧) الوافي بالوافيات، للصفدي، ت/ أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- (٤٨) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، ت/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

قائمة المحتويات

١	المقدمة
٢	أسباب اختيار البحث وأهميته
٢	منهج البحث
٣	خطة البحث
٣	التمهيد
٣	المطلب الأول: التعريف بكتاب الجمل
٤	المطلب الثاني: تراجم الشراح
٤	أولاً: ترجمة عبد القاهر الجرجاني
٦	ثانياً: ترجمة: صدر الأفاضل الخوارزمي
٨	ثالثاً: ترجمة ابن الخشاب
١٠	رابعاً: ترجمة البعلي
١٢	الإجماع
١٢	الإجماع لغة
١٣	الإجماع اصطلاحاً
١٤	حجية الإجماع
١٥	حرق الإجماع
١٩	إجماع العرب
١٩	الإجماع عند الشراح
١٩	أولاً: الإجماع عند الجرجاني
٢١	ثانياً: الإجماع عند ابن الخشاب
٢٦	ثالثاً: الإجماع عند الخوارزمي
٢٨	رابعاً: الإجماع عند البعلي
٣٤	الخاتمة
٣٥	أولاً: النتائج
٣٦	ثانياً: التوصيات
٣٦	فهرس الأعلام
٣٧	فهرس الآيات
٣٧	ثبت المراجع
٤١	قائمة المحتويات

هذا الكتاب منشور في

شبكة الألوكة

www.alukah.net

